الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

8 **ربيع أول** 1436 –30 **ديسمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان فى العالم	22

جمعية حقوق الإنسان بالمدينة تعيد طفلة (3 أشهر) لوالدتها

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
www.al-jazirah.com/2014/20141229/ln8.htm

المدينة المنورة - علي الأحمدي:
تمكن فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة من إعادة طفلة رضيعة (3 أشهر) لوالدتها بحكم قضائي مستعجل بعد أقل من 48 ساعة من حادثة قيام والد الطفلة بأخذها من والدتها قسراً بسبب خلافات زوجية.
أوضحت ذلك المشرفة على فرع الجمعية شرف القرافي، التي أشارت إلى أن بقاء الطفلة بعيداً عن والدتها يشكل خطراً على حياتها وقد يحرمها من الحق في الحياة، وقالت: في مثل هذه الحالات لا بد من اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية السريعة لحماية الطفل، حتى وإن كان من أحد الوالدين أو الوصي القانوني عليه.
وبينت أنه وبموجب المادة الرابعة من نظام الحماية من الإيذاء فقد تم التنسيق مع الشرطة، والتي بذلت جهوداً مثمرة وعاجلة وهو ما عهدناه منهم، حيث تم إصدار أمر قضائي مستعجل بتسليم الطفلة لوالدتها. وأضافت :»أثمن هذا الإجراء القضائي المستعجل، والذي يشكر عليه القاضي، وقد تم تسليم الطفلة فعلاً لوالدتها».

إمارة جازان تعرب عن أسفها لتنامي حالات العنف الأسري

التحقيق في قضية طفل تعرض لضرب مبرح على يد والده

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008383

جازان - عادل زائري
عادت حالات العنف الأسري للواجهة من جديد، حيث تعرض طفل يبلغ من العمر (14 عاماً) للضرب المبرح على يد والده في جازان، وقد نقل لمستشفى جازان العام يوم الخميس وهو مصاب بجروح متفرقة في جسده.
وقال المتحدث الرسمي ل"صحة جازان" محمد صميلي إن مستشفى جازان العام استقبل طفلاً عمره 14 عاماً إثر تعرضه لاعتداء جسدي، وبالكشف الطبي عليه اتضح إصابته بخدوش وكدمات بالوجه والبطن والظهر ولا توجد إصابات داخلية أو كسور، وتمت معاينته من قبل الأطباء وصرف له العلاج اللازم، مضيفاً أن لجنة الحماية من العنف الأسري قامت بمعاينته ومخاطبة الجهات المعنية.
بدوره، أوضح المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان أحمد البهكلي أن قضية الطفل ما زالت تحت البحث والاستقصاء، وقد رصدت في الفرع وسيتم التعامل معها وفق الآليات المتبعة.
وأردف أن العنف ليس حكراً على فئة اجتماعية أو وظيفية أو تعليمية محددة، فهو مرتبط بظروفه وملابساته ودوافعه ونفسية أصحابه.
وأفاد البهكلي أنه كلما تعرض الإنسان للعنف في حياته قوي احتمال أن يكون هو عنيفاً، فكأنه ينتقم ممن عنفه في الطرف الأضعف الذي يجد مبرراً أو فرصة لممارسة عنفه عليه، لافتاً إلى أن مراكز الدراسات الاجتماعية مطالبة بدراسة العنف

ودوافعه ونسبة شيوعه لدى فئات أكثر من غيرها، وذلك لتلافي أسباب تحوله إلى عقدة نفسية اجتماعية تضر بالهدوء الاجتماعي والترابط الأسري.
ودعت الإمارة في بيان صباح أمس الاثنين المختصين بوزارة الشؤون الاجتماعية والمراكز البحثية والجامعات السعودية إلى دراسة وتحليل دوافع وأبعاد هذه الحالات الطارئة واقتراح الحلول المناسبة لاحتواء هذه الممارسات المرفوضة دينياً واجتماعياً والحد من آثارها السلبية.
من جهتها، أعربت إمارة منطقة جازان عن انزعاجها وأسفها البالغ لتنامي حالات العنف الأسري ضد الزوجات والأبناء والتي تتنافي مع قيم وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والأعراف الاجتماعية السائدة.
وذكر الوكيل المساعد للتطوير والتقنية والمتحدث الرسمي للإمارة علي بن موسى زعلة أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان يتابع باهتمام سير التحقيقات الجارية بمعرفة الجهات ذات العلاقة بهدف الوقوف على ملابسات قضايا العنف الأسري التي شهدتها المنطقة مؤخراً وتحديد أسبابها، مشيراً إلى أن توجيهات أمير المنطقة بهذا الشأن تقضي باتخاذ الاجراءات النظامية وتطبيق العقوبات المنصوص عليها ضد كل من تثبت ادانته في مثل هذه الوقائع مع التأكيد على تقديم الرعاية الصحية المتكاملة للمعنفين وإخضاعهم لبرامج تأهيلية لمساعدتهم على تجاوز الإصابات الجسدية والمتاعب النفسية.
ودعت الإمارة في بيان صباح أمس الاثنين المختصين بوزارة الشؤون الاجتماعية والمراكز البحثية والجامعات السعودية إلى دراسة وتحليل دوافع وأبعاد هذه الحالات الطارئة واقتراح الحلول المناسبة لاحتواء هذه الممارسات المرفوضة دينياً واجتماعياً والحد من آثارها السلبية.
ويأتي صدور هذا البيان بعد ثلاث حوادث برزت مؤخراً في منطقة جازان وهي تعنيف الطفل "مسلوخ الرأس" على يد والده، والزوجة المغربية التي تعرضت للتهديد من قبل زوجها، وأخيراً تعرض طفل إلى العنف من قبل والده وهو ما يؤكد تزايد حالات العنف الأسري بالمنطقة.

إضاءات حول "حقوق الإنسان" في ديوانية الأطباء

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4037545

اليوم - الخبر

يحل عضو مجلس هيئة «حقوق الإنسان» المشرف العام على فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية اللواء متقاعد عبدالله بن صالح السهيل، الليلة ضيفا على «ديوانية الأطباء» في جلسة بعنوان «إضاءات حول هيئة حقوق الإنسان.. فرع المنطقة الشرقية أنموذجاً».

وتقام الجلسة التي تأتي ضمن لقاء الديوانية السابع عشر عند الساعة الثامنة مساء اليوم «الثلاثاء»، في منزل رجل الاعمال عبدالعزيز بن علي التركي بحي الهدا في الخبر، وتم توجيه الدعوة الى لفيف من الاطباء ورجال الاعلام والمهتمين بمجال حقوق الانسان لحضور اللقاء والمشاركة في المناقشات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• مودة": 1873 أسرة منفصلة تستفيد من برنامج بيت الزيارات الموقتة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

جدة - يسرى الكثيري
كشفت جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمحافظة جدة، استفادة نحو 1873 أسرة منفصلة من برنامج بيت المودة للزيارات الأسرية الموقتة منذ إنشائه حتى الآن.
وأوضح المدير العام لجمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمحافظة جدة، محمد آل رضي، خلال حديثه إلى «الحياة» أن البرنامج يعد بديلاً لما هو متبع حالياً في تنفيذ الأحكام الحقوقية بمراكز الشرطة والحقوق المدنية في حال وجود نزاع بين الطرفين المنفصلين، مشيراً إلى أن البرنامج سيعالج الوضع غير الإنساني في تنفيذ أحكام الرؤية وتسلم وتسليم المحضون.
وبيّن أن الجمعية بدأت في تنفيذ البرنامج منذ خمسة أعوام، إذ أسست غرفتين متخصصتين ومهيأتين لرؤية الأبناء واستقبالهم، مفيداً بأن نحو 1873 أسرة منفصلة استفادت من المشروع وفق الأصول المهنية السليمة وبضمان تحقيق التنسيق والتكامل مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ الأحكام والزيارات والرؤية، إذ لدى الجمعية تنسيق دائم لتحويل الحالات من محكمة التنفيذ ومحكمة الأحوال الشخصية والمحكمة العامة.
من جهته، قال الأمين العام لجمعية المودة المهندس فيصل السمنودي: «إن بيت المودة للزيارات الأسرية الموقتة ماهو إلا جزء من خطة تطويرية للجمعية، ومن أهم أركانها تعزيز الشراكات لدعم برامج الجمعية التي تسهدف في شكل مباشر الأسرة وتمكينها لتعزيز دورها في التنمية بمختلف مجالاتها ومواجهة العديد من تحديات العصر التي تؤثر في شكل مباشر في الأسرة واستقرارها».
وأكد أن الجمعية ستواصل جهودها وسعيها في سبيل تحقيق أهدافها من خلال برامجها ومشاريعها بالشراكة مع عدد من الداعمين في الشؤون الأسرية.

• تنمية القطيف" يفعّل برنامج الحقوق في رياض الأطفال

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع اول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

القطيف – «الحياة»
نفذ مركز التنمية الاجتماعية في محافظة القطيف «الفريق الثقافي» برنامج حقوق الطفل على مدى يومين متتاليين.
واستهدف البرنامج 500 طفل، من أربع رياض أطفال في المحافظة. ونفذ المركز قبل البرنامج محاضرة استهدف فيها مربيات رياض الأطفال لتعريفهن ببرنامج حقوق الطفل، مع التخطيط لوحدة متكاملة بأركانها وفعالياتها وذلك لتفعيلها مع الأطفال.
وقالت رئيسة الوحدة الثقافية نجاح الياسين: «كانت الفعاليات على مدى يومين وذلك احتفالاً بتدشين تعليم وحدة الحقوق للأطفال». وحول الفعاليات أوضحت الياسين أنه تم «الإعداد للفعاليات من مختصات في الوحدة، كما تمت طباعة كتيب تلوين يشمل الحقوق بالصور، حتى يتمكن الطفل من الربط بين كل بند والصورة الخاصة به». وشددت «يجب على

الطفل كما يتعرف على حقوقه أن يعي واجباته، وذلك ما تولينا توضيحه للطفل كي لا يحدث لديه خلط في المفاهيم، وأن يتمسك بحقوقه من دون التعرض لواجباته تجاه أسرته ووطنه، صحته وتعليمه، وحقه في عدم التعرض للعنف الجسدي واللفظي».

وركزت الفعاليات على تقديم حقوق الطفل بآلية يستوعبها الطفل ويتفاعل معها، بما يتناسب ومستوى تفكيره وإدراكه للأمور، وذلك باستعراض الحقوق من طريق الأناشيد والمشاهد التمثيلية والمسابقات، والأفلام الكرتونية المتعلقة بحقوق الطفل.

يذكر أن المركز أقام الفعالية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء، بشأن الموافقة على نظام حماية الطفل، وذلك بتنفيذ أنشطة توعوية وتثقيفية للتعريف بحقوق الطفل وحمايته. كما يقوم المركز بالعمل طوال العام على أنشطة وبرامج تنموية تستهدف شرائح المجتمع، من طريق وحدات متخصصة، وتنقل جميع أخبار وفعاليات المركز من طريق وحدة العلاقات العامة والإعلام على صفحة المركز في «فيسبوك» و«تويتر» و«انستغرام» و«يوتيوب».

"الشورى" يرفع "الوثيقة السكانية" إلى خادم الحرمين بعد الخلاف على "خفض الخصوبة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

حسم أعضاء مجلس الشورى السعودي اليوم (الإثنين) أمر الوثيقة السكانية بـ "قرار سلبي"، إذ انتهى التصويت عليها للمرة الثالثة من دون أن تحقق النصاب النظامي على أبرز نقاط الخلاف بالوثيقة وهو "خفض الخصوبة، وتعديل مصطلح الصحة الإنجابية"، ليعلن بعد ذلك رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أن الوثيقة برمتها سترفع إلى خادم الحرمين الشريفين للبت فيها طبقاً لنظام عمل المجلس في حال عدم الخروج بالحد الأدنى وهو 76 صوتاً مؤيداً.

وتمت إعادة التصويت في جلسة اليوم على وثيقة السياسة السكانية المكونة من 10 محاور، إلا أن التباين الحاد بين الأعضاء عرقل الخروج برؤية واضحة للمجلس حول الوثيقة، إذ أيد 66 عضواً رأي اللجنة الرافض للخفض، فيما أيد 60 عضواً رأي الحكومة الوارد في الوثيقة المطالب بخفض الخصوبة عبر تنظيم المباعدة بين الولادات واعتماد مصطلح "الأمم المتحدة" في شأن الصحة الإنجابية.

ولم تنجح محاولات العضو عبدالرحمن العطوي التأثير على مجريات التصويت عبر طلبه المداخلة بـ "نقطة نظام"، مطالباً بوقف التصويت لأن "المجلس لا يحق له التصويت على أمر صدر فيه فتوى شرعية قبل 40 عاماً تحرم تحديد النسل أو أي طريق يؤدي إليه"، إلا أن رئيس الجلسة أنهى المداخلة وأمر باستمرار التصويت.

بعض جيل اليوم يرفع صوته عليهما ولا يحترمهما وربما تطاول إلى ما هو أسوأ

إلاّ عقوق الوالدين..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008475

أبها، تحقيق - مريم الجابر

يُعد احترام الوالدين، وحسن التعامل معهما، مسألة إنسانية أخلاقية بالدرجة الأولى؛ إذ أنَّ ذلك يُعبّر بوضوح عن جوهر الإنسان وحقيقته الصادقة، إلاَّ أنَّنا قد نرى في هذه الأيّام سلوكيّات تصدر من قبل بعض الأبناء لا تمتّ إلى الإنسانيّة وقيم الدّين والأخلاق بصفة، حيث يعمد هؤلاء إلى إساءة معاملة الوالدين ورفع الصوت فوق صوتهما، وقد يصل الأمر إلى حدّ رفع اليد عليهما وإهانتهما، ومع أنَّ العقوق في الماضي قد لا تتجاوز العقوق اللفظي، إلاَّ أنَّنا نسمع بين الحين والآخر حالياً قصصاً تقشعر لها الأبدان عن أبناء تجاوزوا الحد في العقوق، حتى وصل الأمر إلى الضرب أو القتل أو التعذيب، فما هي أسباب هذا التحول المجتمعي، الذي كان يعطي قيمة كبيرة للوالدين وبرهما؟ ولماذا أصبحنا نرى ونسمع قصصاً مؤلمة في عقوق الآباء؟ وهل تخلفت مؤسسات المجتمع عن أداء دورها في هذا الجانب؟ أم أنَّ الآباء قصّروا في التربية؟

يوماً ما ستدفع الثمن وتدرك كم كنت تعيساً لئيماً.. وحين تفقدهما لن ينفع الندم

ظروف متغيرة

وقال "سعيد آل خزيم" -إمام مسجد-: "إنَّنا اليوم نعيش في ظل ظروف متغيرة ومؤثرة على الأبناء والآباء معاً، فالعقوق يأتي من تخلي الآباء عن دورهم في التربية الحسنة لأبنائهم، إلى جانب انشغالهم عنهم، وكذلك عدم النصح والدعاء لهم، لذلك نحن نسمع كثيراً عن جرائم يرتكبها الأبناء بحق والديهم، مثل: الضرب أو القتل أو التعذيب، والصحف تطالعنا كل يوم بجريمة تلو الأخرى".

وبيَّن أنَّ مظاهر العقوق متعددة، ومنها ما يفعله الأبناء وهم غافلون عنه، ومنه ما يعرف بديهياً، مشيراً إلى أنَّ هناك أشكالاً مختلفة من العقوق قد يفعلها الأشخاص ويغفلون أنَّها تُعدّ شكلاً من أشكال عقوق الوالدين، ومن ذلك رفع الصوت عليهما والتضجر وإظهار الانزعاج من أوامرهما وتحزينهما وإبكائهما، أو الغضب والصراخ أمامهما، موضحاً أنَّ مجرَّد انتقاد الطعام الذي تعده الأم أو يجلبه الأب والسخرية منه أو العبوس وعدم الابتسام إليهما وترك الإصغاء لحديثهما أو عدم إعطاء اهتمام أو انتباه لكلامهما أمور تُعدّ من العقوق.

وأشار إلى أنَّ تفضيل الزوج أو الزوجة عن الأم أو الأب أو التعدي عليهما بالضرب أو ذم الوالدين أمام الآخرين وعدم السلام عليهما أو عدم إلقاء التحية عليهما بحجة أنَّه يراهما كل يوم، أمور تُعدّ أيضاً من العقوق المنهي عنه، موضحاً أنَّ "الله" –عزَّ وجلّ- نهى في كتابه الكريم عن التضجر من الوالدين، إذ تقول -سبحانه وتعالى- في محكم التنزيل: "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما"، مُضيفاً أنَّ بعض الأبناء قد يلعن أحد الأبوين أو كليهما، فعن عبدالله بن عمرو -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه"، قيل: يا رسول الله، وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال: "يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه".

وشدَّد على أهمية التربية الحسنة للأبناء، لافتاً إلى أنَّنا وسط عالم مليء بالفتن، موضحاً أنَّ علينا التسلح بالعديد من الأمور، ومنها: القدوة من الأبوين بالبر بآبائهم، مُشيراً إلى أهمية دور المسجد والمدرسة، إلى جانب الترغيب والترهيب وتعظيم مثل هذه الأمور، مؤكداً أنَّ المسؤولية هنا مشتركة، إذ انَّ المعلم مسؤول وإمام المسجد مسؤول والجار مسؤول والقريب مسؤول، مُبيّناً أنَّ الواجب هو ألاَّ يرى أحد أمامه شابا أو فتاة عاقين بأهلهم ويسكت، حيث انَّ عليه النصح والتوجيه، وأضعف الإيمان الدعاء لهما بالصلاح والبر بوالديهم.

عقوبة العقوق

وأكَّد "آل خزيم" أنَّ أن عقوبة الاعتداء على الوالدين، سواءً لفظياً أو حسياً، تندرج تحت عقوبات التعزير التي يُقدّرها القاضي وفقاً للواقعة التي أمامه، وحسبما يراه مصلحاً للولد، مشيراً إلى أنَّ عواقب عقوق الوالدين متعددة، إذ انَّ منها ما هو في الدنيا، ومنها ما هو في الآخرة، فأولها أن لا يقبل منه، إلى جانب القلّة في الرزق وكسب المعيشة، وكذلك فإنَّ "الله" – سبحانه وتعالى- يكرهه ويبغضه بين النّاس، وبين أهله وجيرانه، إضافةً إلى أنَّ الملائكة تلعنه، ولا يرفع لهُ دعاء وتغلق أبواب السماء عليه.

وأضاف أنَّ العقاب الذي ينتظر العاقّ في الآخرة، أنَّه لا يدخل الجنّة مع الموحّدين ويعجّل عذابه، لأنّ رضا الله من رضا الوالدين، كما أنَّه حتى إن دخل الجنّة، فإنَّ "الله" –عزَّ وجلّ- لا ينظر إليه.

ضغط اجتماعي

ولفت "د. إبراهيم المحيسني" -أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة نجران- إلى أنَ التغيّرات الاجتماعية أخلت بطبيعة العلاقة التي تربط بين الأبناء وآبائهم، فأصبح الضغط الاجتماعي يؤثر على الأبناء، مُضيفاً أنَّ انتقاد المجتمع للابن غير البار بوالديه يجعله منبوذاً بين الناس، لذلك يجامل ببره بوالديه، في حين نجد أنَّ اليوم اختلف عن الأمس وأصبح عدم الاعتماد على الوالدين في التربية والتعليم والمصروف يقل، وذلك بفعل المتغيرات الجديدة التي دخلت اليوم على حياة الأبناء.

وأوضح أنَّنا نجد أنَّ الأبناء يكونون مع أصدقائهم وأقرانهم، والأب يكون مع زملائه وأصحابه، مُضيفاً أنَّ من الأمور التي ساهمت في عقوق الوالدين، تعقيدات الحياة وانشغال الأبناء بحياتهم الخاصة واستقلالية الأبناء عن أهاليهم والاعتماد على السائق والشغالة في تلبية طلباتهم، مُبيّناً أنَّ علاج هذا العقوق لا يمكن أن تؤديه الأسرة وحدها، بل يجب أن يكون هناك توعية مجتمعية، مُشدِّداً على أهمية تنمية الوازع الديني لدى الأبناء، حتى إن لم يرع الابن والديه أو يبرهما من الجانب العاطفي.

خدمات مساندة

وأضاف "د. المحيسني" أنَّه مع وجود الوازع الديني لدى الابن، فإنَّه سيعمل على رعاية والديه وبرهما، مُشدِّداً على أهمية العلاقات الوجدانية والنفسية التي تربط الوالدين بأبنائهم، إلى جانب عدم الاهتمام بالحياة الخارجية، وكذلك عدم ترك التربية للخادمات، مُبيِّناً أنَّ هذا يسبب انفصال الابن عن والديه، وبالتالي فإنَّه عندما يكبر لا يشعر بأهمية تواجدهما بحياته، لافتاً إلى انَّه لا بُدَّ من معاقبة الابن العاق تجاه والديه، كما أنَّه من الضروري إيجاد قانون أو نظام يحمي الآباء من عنف وتمرد أبنائهم. ودعا المؤسسات الاجتماعية إلى عدم التخليّ عن دورها في هذا الجانب، خصوصاً في مجال توعية الشباب بخصائص الشيخوخة ومدى حساسيتها لدى المسنين، مُشدِّداً على ضرورة توفّر خدمات مساندة تساعد الأبناء على بر والديهما، كالخدمات العلاجية التي يجب أن تُقدم في المنزل، بدلاً من نقل هذا المسن إلى المستشفيات وما يكلفه ذلك من عناء.

حالات فردية

وبيّن "محمد الجريان" –مستشار أسري- أنَّه ليس بالإمكان تعميم العقوق، كما أنَّه من غير المنطقي أن نقول انَّه وصل لحد الظاهرة، مُضيفاً أنَّ الواقع يُشير إلى وجود حالات شاذة ظهرت على السطح من خلال تسليط الضوء عليها عبر بعض وسائل الإعلام، موضحاً أنَّها في النهاية لا تتعدّى كونها حالات فردية، مُشيراً إلى أنَّه في المقابل توجد حالات بر كثيرة من أبناء تجاه آبائهم، وقد لا يُسلط الضوء عليها. وأشار إلى أنَّه قد يكون من أسباب العقوق، استخدام المواد المؤثرة عقلياً أو تعاطي المخدرات والمسكرات، حيث أنَّه قد يحدث خلالها نوبات عنف مفاجئة، إلى جانب أنَّ هناك من يعانون من اضطرابات نفسية وعصبية، مُضيفاً أنَّ هناك عقوقا ناتجا عن عدم التوافق بين المراهقين بشكل خاص وبين أسرهم، وذلك نتيجة وجود بعض الأسباب النفسية والاجتماعية وضعف الوازع الديني، مُشدِّداً على أهمية دور الوالدين في التربية.

وأضاف أنَّ بعض الآباء والأمهات قد يقصرون في تربية أبنائهم، وذلك من خلال عدم إعطائهم الوقت الكافي لتعليمهم تعاليم الدين الصحيحة، إلى جانب التفكك الأسري، وكذلك دخول التقنية الحديثة التي عزلت أفراد الأسرة عن بعضهم البعض، إضافةً إلى وجود رفقاء السوء والقنوات الفضائية والانترنت، موضحاً أنَّ كل هذه الأسباب جعلت البعض غير مبال بواجباته تجاه والديه، مُشيراً إلى أنَّنا أصبحنا نعيش في زمن طغت فيه الماديات والبطالة، فكلما نظر الابن أو الابنة إلى من هم أفضل منه سادت نظرة دونية لوالديه.

هيئة وطنية

وأرجع "الجريان" هذه النظرة الدونية إلى اعتقاد الأبناء هنا أنَّ والديهما لم يوفرا لهم الحياة الكريمة التي يتمنونها، هذا غير البطالة التي أزَّمت نفسية الشباب والفتيات وجعلتهم يشتغلون بأمور الحياة أكثر من طاعة الله، مُشيداً بدور "وزارة الداخلية" في علاج هذه المشكلة، حيث أنَّها اعتبرت عقوق الوالدين جريمة يعاقب عليها العاق بالسجن لمدة سنة بالحق العام

والغرامة، التي تصل إلى (50) ألف ريال، بل وتتضاعف العقوبة إذا كرر الابن عقوقه لوالديه، داعياً إلى إنشاء هيئة وطنية لرعاية الأسرة، وتوفير مستشارين متخصصين في حل المشكلات التي قد تحدث بين الأبناء وآبائهم.

بعد إقراره رسمياً واحتسابه ضمن "نطاقات".. مختصون لـ "الرياض": 100 ألف وظيفة تنتظر السعوديات في "العمل عن بعد"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008506

الرياض – فهد الثنيان

في الوقت الذي أطلقت وزارة العمل رسميا الأيام الماضية قرارا جديدا فيما يخص العمل عن بعد، أشار مختصون بمجال التوظيف في حديثهم ل "الرياض" بوجود 100 ألف وظيفة تنتظر السعوديات في العمل عن بعد بالقطاع الخاص.

وتسعى وزارة العمل من خلال التنظيم الجديد إلى زيادة فرص ومجالات عمل المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في منشآت القطاع الخاص من خلال تطبيق أسلوب العمل عن بعد كأحد أنماط العمل الجديدة والمناسبة لظروفهم الأسرية واحتسابهم في نسب توطين الوظائف في نطاقات، وكذلك معالجة أهم تحديات عمل المرأة بتخطي تحديات وسائل المواصلات.

وسيتم احتساب العاملات عن بعد في نسب التوطين ضمن برنامج نطاقات في الوقت الذي هددت وزارة العمل بإجراءات حازمة مع من يستغل هذه الآلية كأداة للتوطين الوهمي سواء أكان صاحب العمل أو العامل المستفيد، ويقصر احتساب العاملين في العمل عن بعد في برنامج نطاقات على المرأة السعودية العاملة والأشخاص ذوي الإعاقة السعوديين من الرجال والنساء الذين لا تمنعهم إعاقتهم عن أداء عمل معين.

ومع هذه التطورات في سوق العمل المحلي قال الدكتور خالد وليد الخضير مؤسس موقع جلوورك المتخصص في قطاع التوظيف ان النمط الوظيفي اليوم خرج من طوره التقليدي ما إن دخل عنصر التقنية في دائرة العمل.

مضيفا بأنة جراء هذه المتغيرات التي واكبها سوق العمل المحلي فمن المتوقع استحداث مئة ألف وظيفة تحمل ميزة العمل عن بعد كإدارة شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات، والتسويق الإلكتروني، وغيرها الكثير من الوظائف التي يحتاجها القطاع الخاص. مشيرا بهذا الخصوص إلى نجاح التجربة لدى الشركات السعودية خلال الفترة الماضية بعدما قامت العديد من المؤسسات والشركات المحلية بتوظيف العديد من السيدات في وظائف العمل عن بعد، إيماناً بإمكانية تطبيق هذه الإستراتيجية ودورها الفاعل في خلق الفرص للمرأة في سوق العمل.

من جهته يرى أخصائي التوظيف في أحد مراكز التوظيف بالرياض هادي الفالح ان إصدار وزارة العمل قرار العمل عن بعد سيدعم زيادة فرص عمل المرأة بشكل كبير خاصة مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي واعتماد الكثير من القطاعات الاقتصادية بالمملكة على هذه التقنيات الحديثة.

وقال إن دراسات سوق العمل المحلي تشير ضمن حلولها المطروحة للقضاء على بطالة النساء إلى أن إقرار فكرة العمل عن بعد للمرأة ستزيد فرص الوظائف في أعمال السكرتارية والترجمة، والدراسات البحثية، والأعمال الإحصائية ورفع إسهام المرأة في الأعمال الاقتصادية وفي أسواق العمل.

لافتا بأن وزارة العمل مطالبة بوضع العديد من التنظيمات التي تكفل نجاح المشروع بإيجاد مرجعية مباشرة تكفل ديمومة هذه الوظائف بالقطاع الخاص والا تكون وظائف موقتة من خلال سن الأنظمة وإيجاد عقود رسمية تكفل حقوق الموظفات كما يتم بعقود العمل الأخرى.

عادلة بنت عبدالله: نسبة الإعاقة في المملكة أقل من المعدل الدولي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع اول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

واس - الرياض
أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز أهمية تخصيص مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة الذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي بالإعاقة والتعريف بالطرق المثلى للتعامل معها، بغرض المساهمة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع وتوفير حياة مستقرة لهم.
وقالت سموها خلال حفل اليوم العالمي للإعاقة الذي نظمته الإدارة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي بوزارة الشؤون الاجتماعية تحت شعار (نحن صوته)، أمس الأول: إن بعض الدراسات أشارت إلى وجود ما يقارب 1,5 مليون معاق بالسعودية، وتقدر نسبة مستوى الإعاقة في المملكة في حدود 7%، مقارنة بالمعدل الدولي لمستوى الإعاقات في المجتمع الذي يصل إلى 10%. وأضافت سموها: «هنا تقع المسؤولية الكبرى كأفراد نؤمن بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وأن نساعد على دمجهم في المجتمع والاستفادة من عطائهم كلٍ وفق قدراته ومنحهم المساحة للتعبير عن احتياجاتهم ومناقشة قضاياهم، والمساهمة في نشر المفاهيم والتحديات الخاصة بالإعاقة، ودعم مقدمين الرعاية لهم و ذلك هو مفهوم التعامل الإسلامي تجاه هذه الفئة الغالية على قلوبنا»، متمنية أن يكون كل فرد في المجتمع صوتًا إيجابيًا ويدًا حانية تُهيئ حياة كريمة للمعاقين.
من جهتها قالت المديرة العامة للإشراف النسائي الاجتماعي سمها الغامدي أن هذه الفئة حظيت باهتمام وحرص القادة والحكومة الرشيدة فكانت أنظمتها وقوانينها المستمدة من الشريعة الإسلامية والمنسجمة مع الاتفاقيات الدولية الخاصة .

وزير الصحة: تقديم الخدمات العلاجية بجودة عالية محور اهتمامنا

تفقد 4 مستشفيات واستمع للمرضى واعداً بتذليل العقبات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

نايف الحربي - الرياض

حث وزير الصحة الدكتور محمد آل هيازع العاملين في المستشفيات على بذل المزيد من الجهود في خدمة المرضى وقال: إن تلمس احتياجات المرضى هي محور اهتمامنا في الوزارة مؤكدًا دعم وزارته للمستشفيات بكافة الاحتياجات التي تتطلبها لتسهم في تحقيق رضا المرضى، لافتًا إلى أن دور الوزارة هو تقديم كافة الخدمات العلاجية والصحية للمرضى على أفضل وجه وبجودة عالية.

جاء ذلك خلال جولة تفقدية قام بها صباح أمس لعدد من المرافق الطبية في مدينة الرياض شملت كلاً من مستشفى النقاهة ومستشفى الإيمان ومستشفى الأمير محمد بن عبدالعزيز حيث التقى بالمرضى واطمأن على سير الخدمات المقدمة لهم.

وأشار آل هيازع إلى أن العاملين في المستشفيات يبذلون جهودًا كبيرة في خدمة المرضى داعيًا لهم لبذل المزيد.

وقد حرص الوزير على الالتقاء بالمرضى والمراجعين والاستفسار عن مدى رضاهم عن الخدمات وخاصة مرضى مستشفى النقاهة، كما حرص على تلبية طلباتهم في التقاط الصور التذكارية معهم.

كما زار الجناح المخصص لمرضى متلازمة الشرق الأوسط التنفسية «كورونا» واطلع على غرف العزل والعناية المركزة.

وكانت جولة وزير الصحة قد شملت عددًا من الأقسام أبرزها العناية المركزة وغرف الملاحظة والصيدلية، إضافة الى المختبر، وقسم الأشعة والعمليات والغرف المجهزة بالأنظمة الرقمية «الديجتال» وغرف لجراحات اليوم الواحد وغرفة لعمليات الطوارئ، وقسم الأشعة والمختبر والتي تحتوي على أحدث وأفضل الأجهزة التقنية والحديثة على مستوى المملكة، كما قام الدكتور «آل هيازع» بجولةٍ تفقديةٍ مماثلة لمستشفى الإيمان زار خلالها أقسام المستشفى واطلع على آخر المستجدات والإنجازات كما التقى الطاقم الإداري والطبي واستمع لمرئياتهم ومطالباتهم كما حث العاملين في المستشفيين على بذل المزيد من الجهد لخدمة المراجعين مؤكدًا الحرص الدائم على توفير الخدمة الصحية المثالية للجميع.

كما التقى عددًا من المرضى في المستشفى وقدم لهم باقات من الورود واستمع لاحتياجاتهم ومطالباتهم ووعدهم بأن يتم النظر فيها وتحقيق مطالبهم.

عقب ذلك شاهد الوزير عرضًا مرئيًا عن المستشفى وعن المشروعات التي تحت الإنشاء كبرج الطوارئ سعة ٢٠٠ سرير والذي يشمل العديد من الاقسام والعيادات وغرف التنويم.

وتابع الوزير جولته والتي شملت مستشفى النقاهة بطريق الخرج حيث استمع لشرح عبر البروجكتر لما يشمله المستشفى من أقسام وما يقدمه من خدمات للمرضى عقب ذلك الدكتور آل هيازع بزيارة لعدد من المرضى والاستماع لهم ولمطالبهم وما يحتاجونه من خدمات واعدًا بتذليل كافة العقبات في القريب العاجل.

6 أيام للبت في قضايا الضرب بالمدارس

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Con20141230743828.htm

علي بن غرسان (جدة)

قصرت وزارة التربية والتعليم الوقت الزمني للبت في قضايا الضرب في المدارس في ستة أيام فقط كحد أقصى لإصدار قرار العقوبة ضد المتجاوزين من المعلمين والمعلمات وبما يحقق العدالة في الميدان التربوي ويهبط بنسبة القضايا المعلقة في هذا الجانب ويضع أطرا موحدة للنظر فيها، فيما طلبت من كافة إدارات التربية والتعليم حصر القضايا الموجودة حاليا، سواء في إدارة المتابعة بكل إدارة تعليم أو في المدارس، وتحديد جدول زمني دقيق للبت فيها.

وأبلغت مصادر مطلعة (عكاظ) أمس أن الهدف من هذا الإجراء الذي ستبدأ الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة تطبيقه جاء للحرص على سرعة إنجاز قضايا الضرب في المدارس واختصار الزمن المترتب على تحويل المعاملة من جهة إلى أخرى وتوحيد إجراءات العمل والخروج بقرارات متفق عليها بين كل الإدارات المعنية تجاه كل قضية من قضايا الضرب وتسهيل دراسة القضايا للمختصين في إدارة المتابعة واكتساب الخبرة أكبر في معالجة القضايا المتشابهة والمتكررة والبعد عن تشتيت القضايا لدى جميع محققي إدارة المتابعة وتشتيت المحقق بين القضايا المختلفة.

وجاء في التنظيم الجديد للبت في قضايا الضرب أن يكون اليوم الأول: تاريخ وصول القضية للجنة وفي اليوم نفسه يتم تكليف لجنة فرعية لمتابعة إجراءات القضية ومخاطبة قسم خدمة الموظف لطلب استمارة بيانات المعلم. فيما يكون اليوم

الثاني: زيارة اللجنة للمدرسة والقيام بالتحقيق اللازم. واليوم الثالث: إصدار القرار اللازم وإحالة المعاملة لإدارة الشؤون القانونية. اليومان الرابع والخامس: دراسة القرار لدى المختصين في الشؤون القانونية وتحديد الموقف القانوني لها ثم تعاد لإدارة المتابعة للاعتماد من مدير عام التربية والتعليم ويكون نهائيا.
وفي سياق متصل، أقر مدير عام التربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة محمد الحارثي تشكيل لجنة خاصة لهذا الأمر مكونة من 14 مسؤولا ومسؤولة في تعليم مكة المكرمة للبدء، ومنحت صلاحيات الاستعانة بمن تراه من المشرفين والمشرفات للبدء بدراسة كافة قضايا الضرب في المدارس ومعالجتها بشكل فوري.

أكد أن النظام المرئي والمسموع يشجع على الشراء بالأغاني الهابطة الشورى: إلزام المذيعات السعوديات بالحشمة عند الظهور الإعلامي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Con20141230743831.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
حذر أعضاء بمجلس الشورى من أن مشروع نظام هيئة الإعلام المرئي والمسموع بصيغته الحالية يشجع على ترويج الأغاني الهابطة من خلال الساعين للبحث عن الثراء، وأنه يصادر حرية التعبير وحق إبداء الرأي.
وقد وجد المشروع انتقادات واسعة من الأعضاء نتيجة ما وصفوه بالتناقض في بعض مواده وتجاهله لتأثير الثورة المعلوماتية، حيث «تم إعداده لعصر غير العصر الحاضر»، ومن ضمن الانتقادات إغفاله للرقابة على المدونات وقنوات موقع المقاطع المرئية (يوتيوب).
وتشتمل انتقادات الأعضاء على إضافة الهيئة مهام جديدة في مخالفة واضحة وصريحة للتنظيم الصادر من مجلس الوزراء، كما أن مواده تضع المزيد من القيود على العمل الإعلامي، وبعض المواد لم تمنح مجلس إدارة الهيئة صلاحيات مناسبة، مطالباً بأدوار أكبر لمجلس الإدارة، ووفق هذه المادة يحق لمجلس الإدارة وضع قواعد المقابل المالي لإصدار التراخيص وغيره من الخدمات التي تقدمها الهيئة، ومن المآخذ على النظام أنه لم يلزم خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، لافتاً إلى ضرورة أن يخدم الإعلام كافة شرائح المجتمع.
ودعا أعضاء آخرون لإيجاد مادة تختص بضبط المحتوى الإعلامي بخصوص الأخبار الكاذبة والشائعات، وشهدت مناقشة المشروع مطالبات بضرورة أن ينص على ضرورة الالتزام بالظهور الإعلامي المنضبط في المظهر من قبل العاملين بما يعبر عن مكانة المملكة وريادتها في العالم الإسلامي.
كما تبنت لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بالمجلس توصية قدمتها عضو الشورى الدكتورة نورة بنت عبدالله بن عدوان، بإلزام المذيعات السعوديات «بالحشمة» عند الظهور الإعلامي من خلال ارتداء العباءة وغطاء الرأس (الطرحة) والتقليل من التبرج، لتضاف لبنود المشروع، مؤكدة أن توصيتها كان الهدف منها الحفاظ على صورة المملكة في عيون العالم وليس الانتقاص من الإعلاميات السعوديات أو مهاجمتهن.
وسيستمع المجلس في جلسته العادية الثانية لدورته السادسة اليوم لوجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع قبل التصويت عليه وإقراره.
ويتكون المشروع من 27 مادة، تهدف لتنظيم وتطوير نشاط الإعلام المرئي والمسموع داخل المملكة والعمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة له، والعمل على أن يكون محتواه متسقاً مع السياسة الإعلامية للمملكة.

رجال أعمال لوزير العمل عبر "عكاظ":

تأخر التأشيرات ونقل الكفالة والتوطين الوهمي مشكلات تبحث عن حل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Con20141230743838.htm

علي بدير (تبوك)، سامي المغامسي (المدينة المنورة)، عكاظ (جدة)

أفصح رجال أعمال، عن معاناتهم من بطء بعض الخدمات المقدمة من وزارة العمل، مطالبين الوزير المهندس عادل فقيه، بإيجاد حلول لهذه المشكلات التي تمحورت حول تأخر إصدار تأشيرات العمالة لمدة 60 يوما، ونقل العمالة من منشأة لأخرى، إلى جانب مكافحة التوطين الوهمي.

ففي منطقة تبوك يقول آدم البدير: «نعلم أن وزارة العمل تقدم خدماتها إلكترونيا، إلا أنه توجد بعض المشاكل وهي بحاجة إلى إيجاد حلول فورية لها؛ لذا نلجأ أحيانا لمكتب العمل في المنطقة لكي يشارك معنا في حلها فمثلا خدمة التأشيرات نعاني من تأخرها لمدة 60 يوما، كذلك خدمات التأشيرات الفورية، التي تمنح للنطاق البلاتيني، ولكن ما ذنب من ليس لديه هذا النطاق، كما أن الفرق التي ترصد التغيرات الأسبوعية في جميع المعاملات والتعاملات الإلكترونية بحاجة إلى مرونة كما نطلب من وزير العمل الحرص على حقوق الموظفين ورواتبهم».

مكافحة التوطين الوهمي

ويطالب أحمد مكي، وزارة العمل بتوظيف خريجي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، إذ أنهم مؤهلون، ولابد من الاستفادة منهم، داعيا إلى مكافحة التوطين الوهمي.

فيما يقول محمد العصباني: «نعاني كثيرا من استقدام العاملة المنزلية، فالحصول على عاملة منزلية مشكلة يشتكي منها الجميع، ولا نعلم متى يتم حلها، فمتى تصبح أمورنا ميسرة وسهلة كباقي الدول المجاورة؟».

ويضيف فواز العنزي: «امتلاك وزارة العمل حزمة برامج لتوفير الوظائف البشرية تسير ببطء، فما مدى استفادة هذه الكوادر منها، كما أن برنامجي نطاقات وحافز عملان جيدان، لكن هل تمت الاستفادة منهما بالشكل المطلوب، الذي يرضى عنه الجميع؟، فالصعوبات لا تزال يشتكي منها المواطن من خلال هذه البرامج، التي تحتاج إلى تطبيق بشكل فعال حتى يشعر المواطن بقيمة خدماتها».

وتمنى نايف الفاخري، من وزارة العمل الوقوف بجانب أصحاب المنشآت الصغيرة، وتقديم المساعدة لها، مؤملا حل مشكلة نقل العمالة من منشأة لمنشأة لأخرى، لافتا إلى أن أغلب مراكز العمل في المناطق تشير إلى أنها ليس لديها حل لهذه المشكلة، وتبين لمن يتواصل معها بضرورة الحضور لوزارة العمل لإنهاء مشكلته.

السعودة مطلب وطني

وفي جدة قال ناصر بن جزاء القحطاني: السعودة مطلب وطني يتفق الجميع عليه، ولكن ما نريده أن يتم تطبيقها بشكل يراعي مصالح جميع الأطراف، وظروف كل قطاع من قطاعات العمل الخاص، عملا بالقاعدة الفقهية المعروفة (لا ضرر ولا ضرار).

وأضاف: نتطلع إلى إيجاد حلول عاجلة لمشاكل تأخر إصدار التأشيرات، ونقل كفالة العمالة متى كانت المعاملة مستوفية لكافة الاشتراطات، إضافة إلى مشكلة التوظيف الوهمي التي يلجأ إليها البعض لتمرير معاملاتهم دون النظر إلى العواقب المترتبة عليها، فضلا عن التأثير السلبي لمثل هذه السلوكيات على الاقتصاد الوطني.

تفعيل القرارات

وفي المدينة المنورة قال الدكتور خالد عبدالقادر دقل، إن وزارة العمل اتخذت خطوات إيجابية خلال المرحلة السابقة، ولكن يتطلب تفعيل تلك القرارات ودراسة النظر في بعض القرارات خاصة في تطبيق السعودة وأن تكون هناك استراتيجية

واضحة أمام رجال الأعمال والمواطن للوزارة، وتدريب الشباب لضمان جودة العمل، ووضع حماية لأصحاب العمل والموظفين بحيث يضمن كل طرف حقه، وأن تكون هناك ثقة بين الطرفين يتم بناؤها من خلال وزارة العمل ودراسة احتياجات سوق العمل بالنسبة للسيدات والعقبات التي تواجههن مما يضطر الكثير لترك العمل بسبب كثرة العقبات. وطالب الدقل بإيجاد تقرير سنوي يوضح مدى حاجة سوق العمل في المملكة للوظائف وقال يجب أن يكون هناك تعاون بين وزارتي العمل، والتعليم العالي في مخرجات التعليم، وتدريب الشباب والفتيات على العمل في القطاع الخاص، وتحفيز الشركات الكبرى، بمنحها مزيدا من الحوافز عند تحقيقها نسبة سعودة جيدة.

الاهتمام بالتدريب المهني

بدوره قال محمد سلامة الجهني: يجب أن يكون هناك عمل وبرامج تدريب لوزارة العمل في القطاعات المهنية، حتى نستطع تدريب أكبر عدد ممكن من الذين لم يستطيعوا إكمال دراستهم الجامعية وإلحاقهم بشكل مبكر في العمل وسوق المهن الحرة، خاصة أن هناك احتياجا كبيرا في هذا المجال، ونتطلع أيضا إلى تحليل الوظائف المستهدفة لجيل الشباب وإحلال الشباب محل العمالة الأجنبية، وتأسيس وحدة لتقييم قدرات الخريجين من الشباب قبل توجيههم إلى شركات القطاع الخاص من منسوبي «حافز» لضمان مواءمة قدرات المتقدمين مع الوظائف المرشحين لها، بما يضمن الاستقرار الوظيفي المنشود، والتعاون مع الوزارة وصندوق تنمية الموارد البشرية في عدد من البرامج والأنشطة.

العمالة العشوائية

ويضيف خالد الحجيري إن مشكلة بعض الأنظمة في سوق العمل أنها لا تسطيع تصنيف المنشأة، لتحديد التي تستطيع السعودة، والمنشأة التي لا تستطيع، حيث تتأخر الوزارة في تعديل نظام «نطاقات» إذا نزلت المنشأة في الأصفر أو الأحمر، وعدلت وضعها فورا حتى ثلاثة أشهر.

ودعا إلى قيام وزارة العمل بالقضاء على العمالة العشوائية، حيث ان هناك نسبة كبيرة من هذه العمالة ما زالت موجودة. وقال نجد كثيرا من الوافدين يسيطرون على كثير من المراكز والمحال التجارية.

اتفاقيات لعودة العمالة الأثيوبية للعمل نظاميا في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Con20141230743859.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

كشف لـ «عكاظ» رئيس مجلس النواب الأثيوبي أبادولا جمدا، أن هناك اتفاقيات بين الحكومتين السعودية والأثيوبية لعودة العمالة للعمل داخل المملكة بشكل نظامي، مشيرة إلى أن هناك عملاً لعودة العمالة المنزلية بعد تحقيق عدد من الاشتراطات المتعلقة بها. وقال إن دخول المواطنين الأثيوبيين بشكل غير نظامي ليس بإرادة الحكومة الأثيوبية وهي غير راضية عنه وهذا الأمر يزعج أثيوبيا ويزعج أي دولة يحدث فيها ومنها التنقل وتهريب البشر. وردا على سؤال عن الأحداث التي وقعت مؤخراً في مركز شؤون الخدم بالرياض التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، أوضح لـ «عكاظ» أبادولا جمدا أن السفارة الأثيوبية تنسق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لترحيل الخادمات المثيرات للفوضى والذي بلغ عددهن بالمئات. وقال إن الحكومة الأثيوبية تحاول تحسين الصورة الذهنية عن عمالة بلادها وذلك بعد سمعة انتشار الجرائم، والعمل جار على ذلك بين هيئتين وزاريتين ويتم التفاهم على هذا المبدأ. وأكد على عمق العلاقة بين البلدين، وقال إن علاقة المملكة بأثيوبيا علاقة تاريخية ممتدة منذ مئات السنين، وأنها تتطور مع الزمن وأول الروابط الدين والعلاقات التجارية بين البلدين.

معلم يضرب طالبا بإبتدائية المراح بالعقال

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4037536

عبداللطيف المحيسن- الاحساء
تعرّض طالب في الصف الخامس الإبتدائي بمدرسة المراح الابتدائية إلى ضرب مبرّح من قبل معلم في المدرسة، حسب ذوي الطفل الذين أكدوا تعرّض الطفل علي صالح علي العودة، للضرب بالعقال من قبل المعلم بحجة وقوع خلاف بين الطالب وابن المعلم والذي يدرس بنفس المدرسة. وقال بويت بن محمد الخالدي ابن خالة الطفل علي لـ (اليوم): لم يتم إسعاف الطفل أو حتى كف الأذى عنه، منوها إلى قيامه بنقل الطفل الذي كان يعاني حالة نفسية سيئة الى مستشفى العيون وتم علاجه وقد طلب تقريرا عن حالته الصحية.
وأضاف أن الطفل علي يتيم، وأنه تم الرفع لمقام وزارة التربية بالحادثة.
"اليوم" بدورها اتصلت مع مديرة إدارة الإعلام التربوي المكلف بتعليم الأحساء سهير الحواس والتي أكدت أنه سوف يتم التحقيق في الواقعة.

حلم معاق .. وإنجاز مؤسسة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

أ.د. عاصم حمدان

عندما دعاني الابن والإعلامي المعروف ومسؤول العلاقات العامة بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني -القطاع الغربي- الأستاذ عبدالرحمن مغربي لحضور ندوة "خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة"، كنت أتوقع أن تكون ندوة كهذه لا تخرج عن الإطار التقليدي الذي طبعت به مثل هذه الندوات، إضافة إلى أنني لم أكن في أحسن حالاتي، ولعله خفف من ذلك كله ما وجدته من ترحيب صادق من الأخ المهذب العميد المهندس خالد باكُلكه -المدير التنفيذي لهذه المؤسسة الصحية التي تتطلع دومًا إلى الرقي بخدماتها الصحية- حيث أخبرني في التفاتة كريمة وصادقة بأن هناك توسعة جديدة لمركز الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الفيصل، بحيث تصل طاقته الاستيعابية إلى 1600 سرير، ويكون عدد العاملين فيه ما يقرب من عشرة آلاف موظف، وكثيرًا ما يمر المصابون بهذا الداء الفتاك بظروف صعبة، وإجراءات روتينية معقدة ليحصلوا على تصريح، أو إذن بالدخول لمثل هذه المراكز، ولكنني أزعم أن المسؤولين في هذه المؤسسة الصحية المتطورة يبذلون قصارى جهدهم لتحقيق رغبات المرضى وذويهم، كما أن مشروعات متعددة تحت الإنشاء مثل مستشفى الملك عبدالله التخصصي للأطفال، ومركز علاج المخ والأعصاب، ومركز الإصابات والحوادث.
** في خاتمة الندوة استمعت إلى ورقة الزميل الأستاذ محمد الزهراني -نائب رئيس تحرير هذه الصحيفة الغراء- والتي تحدث فيها بإيجاز -غير مُخلٍّ- عن واقع الإعلام وذوي الاحتياجات الخاصة، وعندما كان الزميل والابن عبدالرحمن يقدم الشخصيات المكرَّمة لمحت عيناي شابًّا في مقتبل العمر يتوكأ على دعامتين، ويسير بين الصفوف ليصل إلى المنصة ليتسلم هديته الرمزية من المهندس باكُلكا، فأسرع هذا الأخر ليقابل الشاب ذا الإرادة القوية أسفل المنصة، ويسلمه الهدية التي يستحقها، ومعه آخرون عن جدارة، في تلك اللحظة الإنسانية المستشرفة مكانًا وزمانًا كان الشاب يغالب دموعه، وما

أصعب أن تنهمر أعين طفل، أو طفلة أمام ناظريك، متذكرًا في تلك اللحظة ما أكرمك الله من نعم، وحباك فيه من خيرات تستحق الشكر الدائم.
** ولعله من واجب المؤسسات الصحية الأخرى في بلادنا أن تحذو حذو المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الحرس الوطني، والتي تحظى بدعم مباشر وجاد من قِبل سمو الأمير متعب بن عبدالله وزير الحرس الوطني -جزاه الله خيرًا- لتثبت كما ذكر زميلي في الضفة الأخرى من هذه الصفحة -أعني الدكتور أحمد العرفج- بأنها -أي وزارة الحرس الوطني- ليست مجرد مؤسسة عسكرية جافة، لا تعرف إلاّ إصدار الأوامر وتلقيها، بل برهنت على جدارتها بالمسؤولية الاجتماعية، وقدمت نموذجًا للعمل الإنساني، وأضيف الى ما ذكره كاتبنا بأن إدارة العلاقات العامة بالمستشفى ممثلة في الصحافي والإعلامي الأستاذ عبدالرحمن مغربي، وزملائه استطاعت أن تخترق ذلك الحاجز الوهمي بين المؤسسات والإدارات بمختلف مسؤولياتها، وبين الإعلام، وأن يكون هناك تلاقٍ بين الاثنين كما هو الشأن في هذه الندوة التي لم أستطع الإتيان على كل شيء فيها، بل اكتفيت بالقليل، وقليل الزاد خير من كثيره في بعض الأحايين.

من أوصل المتقاعدين لفئة "المحتاجين"؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Con20141230743907.htm

عبداللطيف الضويحي

لا فرق بين شهادة الولادة وشهادة الوفاة، عندما يمر بينهما قرار التقاعد كسكين يجز رأس الحلم عن ثلاثة أرباع الذكريات، فالمتقاعدون إما لاجئون في أحلامهم، وإما مهاجرون بذكرياتهم.
فحين يتم تجريدك من بطاقة العمل وبطاقة الدخول أمام بوابة أمضيت العمر بها ومنها وحين تقفل الباب بينك وبين تاريخك وتجربتك وثلاثة أرباع عمرك، وحين يودعك زملاؤك مسرعين، كي لا يكتشف المسؤول أنهم يضيعون وقتهم في وداع زميل انتهت علاقته بالعمل، عندها فقط تضيق الأرض بخطواتك التائهة، وتزداد الجدران اصطكاكا وطولا وعلوا والوجوه تفر من ملامحها، فتصرخ بك الأمكنة والأزمنة ويتردد الصدى في ملامح الناس الذين لا يكترثون.
عندئذ تتكالب عليك مؤسسة التقاعد والتأمينات الاجتماعية بأنظمتهما التي جنحت بهما بأهداف هاتين المؤسستين إلى الربحية المطلقة حتى أكلتا المتقاعد لحما ورمته عظما.
وحين يستجير المتقاعد بوزارة الشؤون الاجتماعية من جور مؤسستي التقاعد وأنظمتهما، يكون كالمستجير من الرمضاء بالنار. فوزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخها الطويل فشلت فشلا ذريعا تفرق بين جمعيات البر والجمعية الوطنية للمتقاعدين، التي هي أكبر خزان وطني للخبرات والتجارب التراكمية، والموارد البشرية.
فقد بلغ عدد المتقاعدين رقما يلامس سقف المليون متقاعد، بينما جمعيتهم بمجلس إدارتها تصارع عقولا إدارية تحتكر القرارات وتمارس إدارة شخصية مركزية متيبسة، حرفت الجمعية عن مسارها وعن أهدافها وجنحت بالعمل التطوعي خارج مدار تطلعات المتقاعدين والدور الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجمعية.
كان المفترض أن تغذي الجمعية الوطنية للمتقاعدين كل الجمعيات الأهلية والخيرية بكوادرها البشرية، بدلا من أن تساوي أنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية بين هذه الجمعية العميقة مع سائر الجمعيات، فهل يستقيم يا وزارة الشؤون الاجتماعية المساواة بين من يقدم الخبرة ومن يستفيد منها؟ وإلى متى تقف الوزارة بجانب أنظمتها ولوائحها التي يبدو أنها بحاجة ماسة للمراجعة في ضوء مشكلات تعصف بالعديد من الجمعيات، حتى بلغ الأمر بمجالس الإدارة لبعض الجمعيات لم يتغير منذ ما يقارب الخمس عشرة سنة، بعض تلك المجالس لا تنعقد أبدا؟ وهل يجوز أن تبقى الجمعيات وجاهة اجتماعية للبعض، فيما الهدف من تأسيسها يبقى بعيدا عن المسار؟ وهل يستقيم المساواة بين الجمعيات التي تعمل والتي لا تعمل؟ وما معنى نظام الجمعيات إذا بقي حبرا على ورق؟ وما معنى الانتخابات في الجمعية، إذا كان رئيس الجمعية يتخذ

قراراته دون الرجوع لمجلس الإدارة المنتخب؟ ولماذا يتعمد حجب التقارير المالية والإدارية عنهم في مخالفة صريحة للنظام؟ ولماذا يتم تعطيل الخطط المقرة والمعتمدة من الدورات الإدارية السابقة؟ أين الدراسات والبحوث التي نصت عليها الأهداف الرئيسة للجمعية؟ ألم يكن بنك المعلومات للمتقاعدين المنتسين عمودا فقريا للجمعية الوطنية للمتقاعدين بنشاطاتها المختلفة؟ كيف تتم الاستفادة من خبرات المتقاعدين وهم لا يزالون مجهولين في سوق العمل ومجهولين حتى للجمعية بسبب غياب بنك المعلومات الذي كان حتميا لإطلاق أكبر مشروع وطني لإمداد سوق العمل على اختلاف مؤسساته بطاقات بشرية مؤهلة وعلى درجة عالية من الخبرة؟ لماذا تبقى العلاقة بين الجمعية وفروعها ملتبسا وضبابيا تحكمه الأهواء والمزاجية والفوضى؟.

لقد حان الوقت لتتدخل وزارة الشؤون الاجتماعية لوقف التشظي في مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين، ولو بحل المجلس، وتجاوز المصالح الشخصية والنظرات الضيقة، لتكريس عمل الجميع للمتقاعدين أنفسهم، فهناك الكثير الذي يجب عمله من قبل هذه الجمعية لحفظ حقوق المتقاعدين خاصة العسكريين الذين يتقاعدون في سن مبكر مقارنة بالمدنيين.

كما أن هناك دورا بالغ الأهمية للجمعية يجب أن ينصب على تغيير أنظمة المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتكون هاتان المؤسستان أكثر اجتماعية وإنسانية مع الحفاظ على توجهاتهما الاستثمارية.

هناك دور أساسي للجمعية للضغط على المؤسسات الحكومية والتجارية لتتعامل مع متقاعديها بما يحفظ كرامتهم وإنسانيتهم وتاريخهم العملي وأن تتيح لهم التسهيلات والخدمات الضرورية.

يجب الاستفادة من تجربة أرامكو وهي رائدة في تكريم متقاعديها، فضلا عما توفره لهم من سكن ورعاية صحية أثناء خدمتهم وبعدها، وحسب فهمي هي لا تزال تقيم لهم لقاءات دورية وتطلعهم على ما وصلت إليه الشركة وأعمالها.

من الضروري أن تنهض وزارة الإسكان بمسؤولياتها وتتعاطى مع المتقاعدين، كأولوية خاصة، خاصة أن الإحصاءات تبين أن ما يفوق 40% من المتقاعدين لا يملكون سكنا.

أظن أن الحاجة ماسة لوجود مجلس من المتقاعدين في كل منطقة من مناطق المملكة، ينبثق عن جمعية المتقاعدين يكلف برفد الإدارة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالخبرات، وتناط بها النشاطات التي تحتاج للخبرة أكثر من الحاجة للتخصص.

أخيرا، يجب وقف كافة أنواع التمييز ضد المتقاعدين والذي تمارسه البنوك المحلية وشركات التأمين وشركات السيارات والفنادق والشقق، فضلا عما تقوم به المؤسسات الحكومية والتجارية ضد متقاعديها من حرمانهم من الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية والتسهيلات والخدمات التي يحظى بها العاملون بها، حتى فقدوا توازنهم النفسي وكادوا أن يفقدوا هويتهم، إنما المتقاعدون مواطنون، وقبل ذلك بشر مثلنا وبعد ذلك موظفون خدموا كما يخدم زملاؤهم الحاليون، وهم لا يطلبون صدقة فهم أهل حق، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، فهل نحفظ لهم كرامتهم وإنسانيتهم وفضلهم علينا؟.

حماية المعلمات من الحوادث

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24475

فهد عريشي

في الطريق ذاته الذي تقع فيه حوادث للمعلمات؛ هناك حوادث أخرى تقع لطالبات الجامعات اللواتي يأتين من مناطق نائية إلى المحافظات والمدن كل يوم، فلماذا لا نبادر إلى حمايتهن؟

شرعت مؤخرا وزارة التربية والتعليم في وضع آليات وخطوات جديدة لحماية المعلمات من الحوادث، وذلك بقيامها بتقليل عدد الرحلات خلال الأسبوع، من خلال تخفيضها لعدد أيام العمل للمعلمات في المناطق النائية إلى ثلاثة أيام، وتوجيه شركة تطوير لتنفيذ مشروع نقل للمعلمات يوفر كل متطلبات السلامة المرورية.

هذا القرار حتى وإن جاء متأخرا إلا أنه مؤشر جيد لتحمل وزارة التربية والتعليم مسؤولية حماية منسوبيها من خطر الحوادث المرورية، ولكن لو تساءلنا عن عدد المعلمات اللواتي ذهبن ضحايا للحوادث المرورية خارج أوقات العمل

الرسمي، كم معلمة تعرضت لحادث مروري وهي تستقل سيارة في رحلة خاصة مع عائلتها؟ أيهما أكثر عددا؟ المعلمات اللواتي يذهبن ضحية للحوادث المرورية أثناء ذهابهن وعودتهن من مدارسهن؟ أم المعلمات اللواتي يذهبن ضحايا خارج أوقات العمل الرسمي؟ أعتقد أن المعلمات الضحايا للحوادث المرورية خارج أوقات العمل الرسمي عددهن أكبر، فكم من معلمة فقدناها وهي في رحلة خاصة مع عائلتها، ولنفرض أن الرقم هنا عكسي، أي أن المعلمات اللواتي فقدناهن أثناء تنقلهن من وإلى مدارسهن في المناطق النائية أكثر، ماذا عن المعلمين؟ أليسوا هم أيضا يذهبون إلى مدارسهم في المناطق النائية يوميا من خلال نفس الطرق التي تعبرها المعلمات! وماذا عن رجال الأمن؟ وماذا عن الطلاب؟ وماذا عن المواطن أو المقيم؟ ألا يعبر الجميع نفس الطرق التي تلتهمنا جميعا بمعلماتنا ومعلمينا ورجال أمننا وطلابنا ولا تفرق بين مهنة وأخرى، ولا بين صغير أو كبير، مواطن أو مقيم؟

قرار وزارة التربية هو محاولة أولى للوصول إلى حل، فحوادث المعلمات المتكررة ما هي إلا حلقة واحدة من مسلسل حوادثنا المرورية اليومي الذي يستمر حتى الآن دون توقف ودون حل حقيقي يوقف هذا العبث وهذا الخطر وهذا الشبح الذي يهدد صحة وحياة كل واحد منا.

في المملكة 1573 حادثا مروريا يوميا، وعشرون حالة وفاة يوميا، و7153 حالة وفاة سنويا، و 39 ألف مصاب يشغلون أكثر من 30% من أسرة المستشفيات و73% من مجمل الوفيات في عمر الشباب وأقل من 40 عاما، وخسائر اقتصادية أكثر من 20 مليار ريال في السنة، كل هذا يدل على أن حوادث المعلمات ما هي إلا جزء صغير من عالم حوادث السيارات الشنيع والبشع، ولذلك يجب علينا أن نتأكد ونحلل ونبحث عن السبب الرئيس الذي يجعلنا نرى الطرق تشرب من دمائهن كل يوم؟ ولماذا تولي وزارة التربية والتعليم جل الاهتمام بالمعلمات بينما الوزارات الأخرى تتجاهل دماء الضحايا الآخرين؟ ولماذا فقط وزارة التربية والتعليم هي من تبادر بوضع الحلول دون الوزارات والإدارات الأخرى مثل وزارة المواصلات وإدارة المرور وإدارة أمن الطرق في وزارة الداخلية؟!

تشريع وزارة التربية والتعليم لإجراءات وقوانين جديدة لحماية المعلمات هو بادرة جيدة ولكنه ليس الحل، هذا التشريع يدل على أننا لم نحلل الأسباب بشكل واقعي، وقد تكون القرارات تحت تأثير تسليط الإعلام أضواءه على حوادث المعلمات. ففي نفس الطريق الذي تقع فيه حوادث للمعلمات هناك حوادث أخرى تقع لطالبات الجامعات اللواتي يأتين من مناطق نائية إلى المحافظات والمدن كل يوم. فلماذا لا نبادر إلى حمايتهن؟ ونفس الطريق الذي يلتهم المعلمات نجده يلتهم رجال الأمن والمعلمين والمواطنين والمقيمين. لماذا لا تبادر باقي الوزارات حتى الآن لوضع حلول للحد من هذا الخطر الذي يزداد عام بعد عام؟

خلال الأعوام القادمة قد نلاحظ انخفاض عدد حوادث المعلمات المضطرات للتنقل من المدن إلى مدارسهن في المناطق النائية، بينما سنجد أن عدد الحوادث للمعلمين والطالبات والطلاب ورجال الأمن وكل الفئات الأخرى في ازدياد، وقد لا تنجح هذه الخطوة في الحد من حوادث المعلمات، لأن أسباب الحوادث لا تعود إلى أخطاء إدارية بقدر ما تعود إلى أخطاء فردية مثل السرعة واستخدام الهاتف عند القيادة وعدم اتباع إجراءات السلامة المرورية وغياب ثقافة القيادة الآمنة. ولذلك علينا أن ننظر إلى مشكلة الحوادث ـ ومن ضمنها حوادث المعلمات ـ من منظار أوسع، كي نتمكن من رؤية كل الأسباب، وحينها نستطيع أن نسن إجراءات وقوانين ليست فقط لحماية المعلمات، بل لحماية كل شخص على أرض الوطن من شر الحوادث.

الأردن يُحيي عقوبة الإعدام في ظل استحقاقات داخلية وإقليمية وانتقادات أوروبية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

عمان - رنا الصباغ

يستعد الأردن لإعدام دفعة ثانية من المدانين بعد مفاجأة الرجوع عن تجميد عقوبة القصاص شنقاً الأسبوع الماضي، في مسعى رسمي لإظهار هيبة الدولة وردع الإجرام المتزايد، بينما يشعر النظام بأنه خرج أكثر منعة وسيطرة عقب اجتيازه اختبار «الربيع العربي» بأقل التكاليف.

وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني أكد لـ «الحياة» أن «التوجه الآن هو الاستمرار بتطبيق عقوبة الإعدام بسبب ارتفاع معدلات الجريمة، ومن أجل خلق حال من الردع ضد هذه الجرائم وأيضاً تجاوباً مع المطالبات العارمة للرأي العام في ما يخص الموضوع». وقال أن الأردن «معني بتحقيق الأمن وفرض سيطرة القانون من دون المساس بحقوق الإنسان والحريات العامة.»

كلام الوزير يضع حداً للتكهنات بأن سيل الانتقادات الغربية والمحلية التي طاولت بلاده ستدفع الحكومة لإعادة تعليق تنفيذ أحكام الإعدام، بعد أن أوصلت الرسالة الرسمية للمجتمع.

الوجبة المرتقبة تأتي بعد أن صدم الرأي العام يوم 21 كانون الأول (ديسمبر) بنبأ لف الحبل حول أعناق 11 محكوماً من أصل 122 مداناً بهذه العقوبة، وهو رقم قياسي في تاريخ الأردن الحديث، إذ لم يسبق أن أعدم أكثر من ثلاثة أشخاص دفعة واحدة.

وتظهر أيضاً إصرار الحكومة على بسط سيادة القانون وتحقيق العدالة من دون اكتراث بموجة الانتقادات من الاتحاد الأوروبي، وسويسرا والنرويج، فضلاً عن منظمات حقوقية مرموقة دولية ومحلية. وكانت السلطات الأردنية علقت تنفيذ عقوبة الإعدام في آذار (مارس) 2006، عقب إعدام عنصرين (أحدهما ليبي) ينتميان إلى تنظيم «القاعدة» دِينا باغتيال الديبلوماسي الأميركي لورانس فولي في عمان.

المسؤول الوحيد الذي استبق هذا القرار كان وزير الداخلية حسين المجالي عندما صرح منذ أسابيع بأن الجهات المختصة تدرس العودة إلى تنفيذ أحكام الإعدام قبل أن يستفيق الأردنيون على أخبار الإعدامات بالجملة بعد أن أوردت الصحف تفاصيل اللحظات الأخيرة من حياة المحكومين قبل الإعدام. غالبيتهم تراوحت أعمارهم بين 30 و40 عاماً صدرت بحقهم قرارات قطعية بين 2004 و 2005.

يأتي القرار الإشكالي في سياق توجه عام مدعوم شعبياً وإعلامياً وبرلمانياً نحو تشديد القبضة الأمنية وفرض سلطة القانون بالقوة، أمام ارتفاع وتيرة جرائم القتل والسطو المسلح. آخر إحصاءات مديرية الأمن العام كشفت تسجيل 95 جريمة قتل (خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2014). وكان العام الماضي شهد تسجيل **134** جريمة قتل مقابل 139 جريمة عام 2012، بزيادة الثلث عن المعدل السنوي خلال العقد الماضي.

بتشديد القبضة الأمنية وإحياء عقوبة الإعدام، يأمل صناع القرّار أيضاً بمواجهة الفكر التكفيري العابر الحدود، بعد أن استفاق الأردنيون بين ليلة وضحاها على مشاركة بلادهم ضمن التحالف الدولي ضد إرهاب تنظيم «داعش» وأخواته.

القرار الأخير لقي تأييداً واسعاً في صفوف الأردنيين، عكسته نتائج استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، مع أنه شكل صدمة لنشطاء وحقوقيين وساسة ودول غربية مانحة رأت فيه تراجعاً آخر في مسار حقوق الإنسان.

المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة الأمير زيد بن رعد (من أبناء عمومة الملك عبدالله الثاني) انضم هو الآخر إلى المنتقدين، معتبراً أن الإعدامات «خطوة إلى الوراء.»

المفارقة أن والده الأمير رعد بن زيد - كبير الأمناء في القصر الملكي - هو الذي وقّع الإرادة الملكية بتنفيذ الإعدام بصفته نائباً للملك الذي كان في زيارة للبحرين في ذلك اليوم.
ينتظر اليوم 111 محكوماً آخر تنفيذ حكم الإعدام، بمن فيهم العراقية ساجد الريشاوي التي لم ينفجر حزامها الناسف حين كانت برفقة رجل من تنظيم «القاعدة» فجّر نفسه في واحد من ثلاثة فنادق عمانية ضمن مجزرة ثلاثية أسفرت عن مقتل 60 شخصاً في خريف 2005.
ويقول أحد الوزراء في مقابلة مع «الحياة» أن الحكومة لن تتراجع الآن عن تنفيذ إعدامات بحق محكومين منذ سنوات في قضايا محسومة لناحية أخطار التقدير القضائي غير الدقيق، على رغم انتقادات دول غربية تمنح خزينة الأردن ملايين الدولارات سنوياً.
على أن الحكومة - وفق الوزير الذي لم يشأ الإفصاح عن هويته - قد تعيد دراسة الوضع مستقبلاً في ضوء معطيات قد يفرزها الوضع الداخلي والخارجي.
في الأثناء، يقول ديبلوماسيون أوروبيون إن دولاً عدة في الاتحاد ستعلق خططاً لتوقيع اتفاقات ثنائية لتبادل مجرمين لأنها باتت تخشى على مصير المطلوبين الذين سيسلمون للأردن. كما يفكر أعضاء في الاتحاد الأوروبي بوقف خطط لمنح أردنيين تسهيلات استثنائية للسفر إلى أوروبا كردٍّ على هذه الخطوة.
استئناف الإعدامات لقي ردوداً متفاوتة. الغالبية رحبت بالقرار ورأت فيه تماشياً مع تقاليد المجتمع المحافظ دينياً ذي الصبغة العشائرية أو تنفيذاً لشرع الله .كما يرون فيه سبيلاً وحيداً للقصاص إلى جانب صون حقوق الضحايا ومنع الجريمة. ويعتقدون بأن شنق المحكومين في جرائم محدّدة، طريقة فعّالة لاحتواء ردود فعل ذوي المجني عليهم، ووقف عمليات الترحيل القسري (الجلوة العشائرية) لعائلات جناة عملاً بالعرف العشائري. وصدرت أيضاً تصريحات نقابية وحزبية مؤيدة قرارَ الإعدام، مع أنها لم تتعدَّ أصابع اليد.
نشطاء حقوق إنسان وقفوا بين أقلية تعارض في الأصل عقوبة الإعدام في العالم، لأن حقوق الإنسان منظومة عالمية وقيمية لا تجوز تجزئتها. تستشهد هذه الفئة بإمكان وقوع أخطاء لدى إصدار الأحكام، لأن البشر غير معصومين عن الخطأ مهما علا شأنهم. ومثال على ذلك ما حدث مع المنظر السلفي أبو قتادة، الذي برئ من التهم المنسوبة إليه لدى إعادة محاكمته بتهمة الإرهاب بعد أن كان صدر بحقه غيابياً حكم بالإعدام.
وترى أيضاً أن ثمة أحكاماً – مثل السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة مدى الحياة - أشد قسوة من الإعدام شنقاً، وتصر على أن نسب الجرائم ازدادت بسبب الزيادة السنوية لعدد السكان، وليس لوقف تنفيذ قرارات الإعدام.
قرار تجميد عقوبة الإعدام لم يسبقه حوار عام حول فوائد هذا القصاص ومضاره، في ضوء إغلاق أبواب غالبية وسائل الإعلام التقليدية أمام الرأي الآخر. هكذا، انتقل السجال إلى مواقع التواصل الاجتماعي في فضاء افتراضي اسمه «فايسبوك» و «تويتر»، حيث تسمع الرأي المؤيد والمخالف.
وثمّة مغزى في توقيت القرار. فالحكومة باتت تعتقد أن عمان قادرة على احتواء ردود فعل الغرب، بخاصة أن حساسية الأردن من مسائل متعلقة بحقوق الإنسان وتراجع حرية الرأي والتعبير، لم تعد كما كانت عليه، وأن أميركا وأوروبا تقدّران دوره في بناء تحالف دولي - عربي - إسلامي لمحاربة الإرهاب والفكر المتطرف. وبالتالي فهما مستعدتان للتغاضي عن الكثير من التراجعات ولن توقفا المنح.
الولايات المتحدة - أكبر المانحين - لا تستطيع إدانة الإعدامات لأن بعض ولاياتها تطبق العقوبة على رغم انتقادات أوروبا. السفراء الأوروبيون بغالبيتهم كانوا خارج عمان في إجازة عيد الميلاد، حال الممثلة العليا للسياسة الأمنية والخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني التي بدأت إجازة خاصة فوراً في ختام زيارتها العراق.
لذلك، لم يصدر بيان رسمي من بروكسيل يدين الإعدامات ما كان سيكون له وقع أكبر. وانتهى الموقف ببيان شجب «محلي» صدر عن بعثة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، إضافة إلى النرويج وسويسرا بعد ثلاثة أيام على تنفيذ الوجبة الأولى.
أحد الديبلوماسيين يقول إن خروج الأردن ونظامه قويين ومستقرين من انزلاقات الربيع العربي، يجب أن يكون مدعاة للتفكير بمزيد من الحريات والخطوات الإصلاحية بدلاً من العودة إلى الوراء، معتبراً أن تلك السياسات قد تنجح مرحلياً لكنها غير قابلة للاستدامة.
في المقابل، يجادل أحد الوزراء أن إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً، استجابة لمطالب دول غربية ومجلس حقوق الإنسان في جنيف «أمر غير وارد لأسباب دينية تتعلق بالشريعة الإسلامية التي تسند النظام القانوني» في الأردن.
كما أن إحياء تنفيذ الإعدام سيحمي السلم المجتمعي، وهو ضرورة لفرض سيادة القانون، واستعادة هيبة الدولة المتهاوية ومحاربة الجريمة التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الثماني الماضية، وفق دراسات حكومية. في المقابل، يتحدث معارضو الإعدامات وديبلوماسيون أوروبيون عن مئات الدراسات الصادرة حول العالم لا ترى في الإعدام رادعاً للجريمة أو سبباً لتقليل نسبها.

ويخشى البعض من أن يأتي يوم يطالب فيه من يدعم مبدأ الإعدام بصفته إنفاذاً للشريعة الإسلامية بتطبيق جميع أحكام هذه المنظومة.

وبرأي هذه الفئة، فإن الجريمة لم تتناسل بسبب توقيف تنفيذ عقوبة الإعدام، بل بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وتردي الخدمات المعيشية وتنامي البطالة وتآكل المداخيل وتفاوت الفجوة الطبقية. ويفاقم ذلك تدفق اللاجئين من كل حدب وصوب وغياب الجدّية في محاربة الفساد والمفسدين إلى جانب ضعف تنفيذ الإصلاحات السياسية الجوهرية وبطء إجراءات التقاضي وتراجع دور البرلمان الرقابي والتشريعي.

وزادت الجريمة أيضاً بسبب تحديات الحداثة والعولمة وموجات النزوح القسري نتيجة غياب العدالة في توزيع مكتسبات التنمية والواسطة والمحسوبية والتراخي الرسمي في إنفاذ مبدأ سيادة القانون.

يقول آخرون إنه آن الأوان لفتح حوار نحو خلق توافق وطني حيال شكل المجتمع الذي يريده الأردنيون: هل يكون جزءاً من المستقبل في القرن الحادي والعشرين، أم دولة منغلقة تستعيد الماضي.

في هذه الأثناء تخفت أصوات معارضي الإعدامات وتصدح أصوات المؤيدين، ومنهم نواب اشتبكوا كلامياً مع سفيرين أوروبيين قبل صدور بيان الاتحاد الأوروبي تماشياً مع موقف بلديهما المعارض الإعدام في أي دولة في العالم.

أحد النواب طالب بطرد السفير البريطاني بيتير ميليت، لأنه أصدر بياناً عبّر فيه عن أسف لندن «لتنفيذ الإعدام»، وطالب بوقف أية قرارات مشابهة. وقال النائب الشاب في بيان صحافي: «على الحكومة طرد أي سفير يعلق على الإعدام الذي تم تنفيذه» مؤكداً أنه «ليس من حق أي سفير التدخل في شأن أردني». بعد ذلك أمطر أعضاء في لجنة فلسطين البرلمانية السفيرة السويدية هيلينا رايتز بوابل من الانتقادات، أثناء لقائهم بها لشكر بلادها على اعترافها بدولة فلسطين. فحين أعربت عن أسفها لإحياء تنفيذ الإعدامات، قال بعضهم إن الغرب معني أكثر بحماية حقوق المجرم على حساب حقوق الضحية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Cartoon201412306188.htm

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4037540